مدى اي بصفة الكلام والسمع والبصر ابانا اي ورد
السمع اي دليل هو المسموع ومراده انه ورد باطلاق
مشتقاتها عليه تعالى والاصل في الاطلاق الحقيقة قال
تعالى وكلم الله موسى تكليما وهو السميع البصير مع اجماع
اهل الملل والاديان وجميع العقلا على انه تعالى متكلم وسميع
وبصير واطلاق المشتق وصفا للشي يقتضي ثبوت ماخذ
الاشتقاق له مع استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى
ووجوب قيام صفة الشي به وقيام الدليل على مغايرة الكلام
العلم والارادة فهل له تعالى صفة زايدة على الكلام وعلى
والسمع والبصر يقال لها ادراك تتعلق بالملموسات والمشمومات
والمذوقات من غير اتصال بمحالها ولا مماسة ولا تكيف
بكيفياتها اختلف في اثباتها وعدمه فذهب القاضي وامام
الحرمين ومن وافقهما الى اثباتها لان الادراكات المتعلقة
بهذه الاشيا زايدة على العلم بها للتفرقة الضرورية
بينهما وايضا هي كمالات وكل حي قابل لها فاذا لم يتصف
بها اتصف باضدادها وهي نقص لان سمعها فوت كمال
والنقص في حقه تعالى محال فوجب ان يتصف سبحانه
وتعالى بتلك الادراكات زايدة على علمه تعالى على
ما يليق به من نفي الاتصال بالاجسام ونفي اللذات عنه
تعالى

تعالى والالام اولا اي اوليس له تعالى صفة زايدة تسمى
الادراك كما ذهب اليه جمع لما ان بينها وبين الاتصال
بمتعلقاتها تلازما عقليا فلا يتصور انفكاكها عنه
والاتصال مستحيل عليه تعالى واستحالة اللازم توجب استحالة
الملزوم ولان احاطة العلم بمتعلقاتها كافية عن اثباتها
حيث لم يرد بها سمع ولا دل عليها فعله تعالى ودعوى انه
تعالى لو لم يتصف بها اتصف باضدادها فاسدة لمنافاة نشر
العلم لتلك الاضداد وقد وجب اتصافه تعالى به في جواب
ذلك خلف اي اختلاف مبني على الاختلاف في دليل اثبات
الصفات الثلاثة السابقة فمن اثبتها بالدليل العقلي اثبته
ومن اثبتها بالدليل السمعي نفاه وعند قوم رجح فيه الوقف
فاعل رجح وعند متعلق برجح وضمير فيه يعود على الادراك
وتقدير المتن ورجح الوقف اي التوقف عن ترجيح اثبات
الادراك ونفيه وعدم الجزم باحدهما عند قوم من
المتكلمين لتعارض الادلة فلا نجزم به بثبوت الادراك
له تعالى زيادة على العلم كاهل القول الاول لان المعتمد
في اثبات الصفات التي لا يتوقف عليها الفعل انما هو
الدليل السمعي ولم يرد باثبات صفة الادراك له تعالى
سمع ولا نجزم بنفيها كاهل القول الثاني لانه انما يتمشى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)